

Distr.
GENERAL

A/C.1/47/4
12 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

131093
007 11 122
UN Doc. A/C.1/47/4

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الأولى
البند ١٤٢ من جدول الأعمال

تعزيز النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية
في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى
الأمين العام من الممثلين الدائمين للأرجنتين والبرازيل
وشيلي لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طياً نصي البيانين اللذين أدلى بهما وفدا جمهورية الأرجنتين وجمهورية شيلي
نيابة عن حكومات جمهورية الأرجنتين ، وجمهورية البرازيل الاتحادية ، وجمهورية شيلي ، في الدورة
الاستثنائية السابعة لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقودة
في مدينة المكسيك في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

ونكون ممتنين لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في دورتها السابعة والأربعين في إطار البند ١٤٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) رونالدوم. سردنبرغ
السفير

الممثل الدائم لجمهورية البرازيل
الاتحادية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خورخي فازكيز
السفير

الممثل الدائم لجمهورية
الأرجنتين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان سومافيا
السفير

الممثل الدائم لجمهورية
شيلي لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أدلى به وفد جمهورية الأرجنتين بالأصالة عن نفسه
وبالنيابة عن جمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية شيلي
في الدورة الاستثنائية السابعة لمنظمة حظر الأسلحة النووية
في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقودة في
مدينة مكسيكو في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٢

إن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل هو من أولويات المجتمع الدولي . وهذا أمر منطقي إذ أن هذه الأسلحة تشكل تهديدا ملموسا وخطيرا لبقاء البشرية ذاته .

وكانت أمريكا اللاتينية أول منطقة واجهت بلا جدال أخطار انتشار الأسلحة النووية . وتشكل معاهدة ثلاثيلكو ، التي ساهمت المكسيك ، وخاصة السفير ألفونسو غارثيا روبليس ، مساهمة كبيرة في إبرامها ، معلما تاريخيا ، وهي أول صك دولي يحظر الأسلحة النووية .

إن التوتر الدولي ، وسباق التسلح الجامح في العقود اللاحقة ، أثارا بالغ القلق في بلداننا وعرقلا سرعة بدء نفاذ المعاهدة في المنطقة بأكملها .

أما اليوم فالوضع في العالم مختلف تماما .

إن انهيار حائط برلين ، ونهاية الحرب الباردة ، واتفاقات نزع السلاح بين الدولتين العظميين ، وترتيبات الحد من الأسلحة التقليدية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، هي أمور أدت إلى تعديل السياق العالمي تعديلا أساسيا . فقد بدأ عمل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة . ونوشك على اختتام المفاوضات حول اتفاقية دولية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وعلى الرغم من الأعمال الوحشية وأعمال العنف الجارية في بعض المنازعات الإقليمية ، والسياسات العدائية لبعض النظم الاستبدادية ، فإننا نجتاز بوجه عام مرحلة من انعدام التوتر والحوار .

وهذا كله يتيح فرصا جديدة ، ولا سيما بالنسبة لمنطقتنا ، حيث يواكب الظروف العالمية الملائمة اتساع نطاق الديمقراطية ، والتخلي عن المنافسات الجغرافية السياسية العقيمة ، وتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية .

إن النجاح في مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل هو شرط أساسي لتعزيز هذا الإطار إذ أن انتشار هذه الأسلحة يضر مباشرة بالسلم ، والأمن ، والتعاون ، والتقدم .

هذا ما تعتقده البرازيل وشيلي ، ولذلك قررنا المساهمة في سريان معاهدة ثلاثيلكو في كامل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سريانا كاملا .

وإن إضفاء الصفة الرسمية على هذه المنطقة الهامة الخالية من الأسلحة النووية هو حقيقة تاريخية ذات شأن ، ومثال للعالم ، وتراث مهم للأجيال المقبلة في أمريكا اللاتينية .

وإن موقفنا يدل على الطابع السلمي البحت لبرامجنا النووية المختلفة ، وهو ينسجم مع الخطوات المهمة الأخرى التي اتخذتها البلدان الثلاثة لإضفاء الشفافية على هذه البرامج وحظر أسلحة التدمير الشامل في المنطقة .

وإن حضورنا هذا الاجتماع هو بمثابة تكليل للعملية التي بدأها رؤساء الأرجنتين والبرازيل وشيلي من أجل وضع إطار للثقة والتعاون الكاملين في الميدان النووي في أمريكا الجنوبية .

ومنذ أكثر من عقد تقيم البرازيل والأرجنتين بين بعضهما بعضا علاقات نووية مثمرة للغاية ، مما يعزز المعرفة والتعاون المتبادل . وقد بلغنا اليوم مرحلة نتيج فيها سياسة مشتركة في هذا الميدان . وتم تحديد البرنامج الأرجنتيني - البرازيلي من جانب الرئيسين منعم وكولور دي ميلو في إعلان شلالات إغواسو وفي اتفاق غوادالاخارا . وبالإضافة إلى ذلك ، أخذ رؤساء شيلي والبرازيل والأرجنتين على عاتقهم التزاما سياسيا بالعمل معا على سريان معاهدة ثلاثيلكو المستكملة سريانا كاملا .

ويتضمن البرنامج الأرجنتيني - البرازيلي مساهمات كبيرة في عدم الانتشار . فأولا ، أقمنا نظاما مشتركا لحساب ومراقبة المواد النووية ، وأنشأنا الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحساب ومراقبة المواد النووية ، التي بدأت فعلا في العمل . وتمثل هذه الوكالة التجربة الأولى من نوعها بعد وكالة الطاقة الذرية الأوروبية . وقد آلينا العزم على دعمها إلى أقصى حد لكفالة فعاليتها البالغة .

وثانيا ، لقد وقعت الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحساب ومراقبة المواد النووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ اتفاقا للضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد اعترف بهذا الاتفاق ، الذي نأمل أن يبدأ نفاذه في القريب العاجل ، بوصفه مثلا على التعاون ونموذجا للمناطق الأخرى في العالم .

وكان لهذا المجهود المشترك الناجح أثر أساسي على علاقاتنا الثنائية . فأدت السياسة النووية المشتركة إلى إيجاد جو من الود والثقة يعزز عزم كلا البلدين على السير نحو التكامل الاقتصادي والتجاري .

ومن ناحية أخرى ، وقعت شيلي والبرازيل والأرجنتين في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على بيان مشترك بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، ويعرف باسم "إتفاق مندوسا" . وانضمت أيضا أوروغواي وباراغواي وبوليفيا واكوادور إلى هذا الاتفاق . والتزمت البلدان المذكورة التزاما كاملا بعدم استحداث الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو انتاجها أو حيازتها ، بأي طريقة كانت ، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو استخدامها .

وأود الآن الإشارة بإيجاز إلى التعديلات المقدمة من الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك .

إن التعديلات التي نقترحها ذات طابع تقني أساسا ، ولا تمس بأي حال من الأحوال مبادئ وأهداف المعاهدة ، وتشكل مساهمة كبرى في تنفيذها . وبوجه أدق ، فإنها تتيح إجراء عمليات التفتيش الخاصة المنصوص عليها في المعاهدة .

لقد خلقت المواد ذات الصلة ، بصيغتها الأصلية ، صعوبات كبيرة لبلداننا ، وأحدثت دونها دواع ازدواجا في التزامات الإخطار ، ولم تكن عملية ، وأدت الى انعدام الأمن والغموض فيما يتعلق بعمليات التفتيش الخاصة . وعلاوة على ذلك فإنها لم تنص على معالجة كافية للمعلومات التي يتم الحصول عليها من عمليات التفتيش ، ولم تكفل كتمان الأسرار التكنولوجية .

والتعديلات تحل هذه المشاكل وغيرها . وتظل مسؤولية إجراء عمليات التفتيش الخاصة واقعة على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدها . وهذه هي الوكالة التي عندما تتلقى الطلب الذي تقدمه إليها منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥ المنقحة تقرر إجراء عملية التفتيش أو عدم إجرائها ، وفقا لنظمها لاتفاقات الضمانات ذات الصلة .

كما أن تنفيذ الاتفاق المبرم فيما بين الأرجنتين والبرازيل والهيئة البرازيلية - الأرجنتينية لحساب ومراقبة المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات يضمن كتمان هذين البلدين للأسرار التكنولوجية ومحافظتهما عليها على النحو الواجب . ومن الجدير بالذكر أن هذه التعديلات لا تنتقص بأي حال من الأحوال من النفاذ التام لأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تعني أي تقليص للالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات .

وأخيرا فإنه من الجدير بالذكر أن التعديلات لا تمس أيضا مواد الاتفاقية المتصلة بالبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني .

ويتمثل التزامنا السياسي في الاسهام في النفاذ التام لمعاهدة ثلاثيلكو في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

ولذا فإن البرازيل وشيلي والأرجنتين تتعهد بأن تبدأ بسرعة ، بمجرد اعتماد هذه التعديلات ، في العملية الدستورية المؤدية الى التصديق على المعاهدة المعدلة وبدء نفاذها ، وهي على ثقة من أن سائر بلدان المنطقة ستتخذ موقفا مماثلا .

وبهذه الطريقة ستكون الرغبة السياسية الجماعية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فحسب قد تجسدت في صك قانوني إقليمي .

وكما سبق أن قلنا فإن الخطوة التي اتخذناها اليوم ذات أهمية كبرى لنصف الكرة الغربي وللعالم . وإن النفاذ التام لمعاهدة ثلاثيلكو يمثل مساهمة كبرى في الأمن الدولي ، ولم تلق الأسلحة النووية قط أرضا خصبة في أمريكا اللاتينية . وإن الالتزام الذي أخذناه على عاتقنا اليوم يستأصلها من قراتنا الى الأبد . ولأمريكا اللاتينية أن تفخر بما أنجزته في ميدان الحيلولة دون انتشار أسلحة التدمير الشامل .

وقد ساهم البلد المضيف لهذا الاجتماع مساهمة كبيرة في تحقيق هذه المنجزات . و تعتبر معاهدة ثلاثيلكو الى حد بعيد وليدة الدعوة السلمية والإنسانية للمكسيك . ولذا فإنه من العدل أن نوجه إليها تحية إكبار . وتود البرازيل والأرجنتين وشيلي أن تعرب أيضا عن امتنانها للمكسيك لما أبدته من استعداد وتعاون فيما يتعلق بالصياغة النهائية للتعديلات . وقد يسرت مساهمة المكسيك القيمة ، لا سيما مبادرات السفير غونسالس غالفيث ، هذه العملية الى حد بعيد .

البيان الذي أصدره وفد جمهورية شيلي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن جمهورية البرازيل الاتحادية والجمهورية الأرجنتينية في الدورة الاستثنائية السابعة لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقودة في مدينة مكسيكو في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٢

باسم حكومات الأرجنتين والبرازيل وشيلي أود الادلاء ببيان قصير بمناسبة تقديم التعديلات المقترح ادخالها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

إن مجموعة التعديلات المقدمة تسهم لا في تحسين تنفيذ المعاهدة تحسينا كبيرا ، مع المحافظة في نفس الوقت على سلامة قواعدها ، بل تمثل أيضا اسهاما كبيرا لاجتماعنا في جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ، وقبل أي شيء آخر في حظر الأسلحة النووية .

والواقع هو أن منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحيل الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهام التفتيش بموجب أحكام تعزز قدرة الوكالة على الاضطلاع بعمليات التفتيش الخاصة ، حسبما ينص التعديل المقترح إدخاله على المادة ١٦ . وأود أن أؤكد أن النص المقترح يحل كلية محل النص الحالي . وهو يقضي ، في هذا الصدد ، بأن تجري في مجلس منظمة حظر الأسلحة

النوعية دراسة دقيقة للأسباب التي يستند إليها طلب معين بإجراء عملية تفتيش خاصة ، وكل هذا بعد الامتثال لمقتضيات المادة ١٥ ، التي تنص على وجوب تقديم تقرير خاص يطلبه الأمين العام من الطرف المعني .

ومن ثم فإنه يعتبر إجراء عادلا ومتوازنا ينطوي على تقدير للمسؤولية ، لمعالجة مسألة حساسة للغاية مثل مسألة عمليات التفتيش الخاصة .

ولذا فإننا نرحب بصفة خاصة بالاشتراك في هذا الاجتماع للدول الموقعة على المعاهدة الذي تصادف مع تصديق حكومة فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة ثلاثيلكو . ونحن نقدر لها تماما هذا الالتزام لأننا نعتقد أنه يزيد من فعالية المعاهدة .

ونحن نعرب عن أملنا في أن يتضاعف التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي يعززه تقسيم المادتين ١٩ و ٢٠ الجديديتين ، ربما من خلال بروتوكول لهذا الغرض .

وإننا إذ نعرب مرة أخرى عن شكرنا لحكومة المكسيك لأنها جمعتنا في أداء المهمة المشتركة المتمثلة في الجمع بين مجموع القدرة النووية للمنطقة وجميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأحكام ثلاثيلكو ، نأمل في أن يكون تعزيز نظامنا أيضا منطلقا لزيادة التعاون الإقليمي من أجل التنمية السلمية للطاقة النووية .

— — — — —